المحور الأول: النقود، المجمعات النقدية، والأنظمة النقدية

أولا- مدخل للاقتصاد النقدي

1- التطور التاريخي للنقود

تعتبر النقود بشكلها الحالي حديثة النشأة نسبيا، ولم تظهر فجأة بل توصلت إليها البشرية نتيجة تطور بطيء وطويل، فالنقد ظاهرة اقتصادية اجتماعية تمثل ابتكارا أملته ضرورة حل مشكل التبادل في اقتصاد بدأ يتخصص في إنتاج سلع دون أخرى، أو انه أنتج سلعا فائضة.

ارتبطت النقود منهجيا وتاريخيا بثلاثة مراحل، الأولى وتتميز بنظام اقتصادي مغلق ممتلئ بالتناقضات ممثلا للفكرة **thesis**، والثانية بدأت بظهور اقتصاد المبادلة كنقيض للفكرة الأولى **anti thesis**، وكمحاولة لتلافي قصوره والذي لا يمكن أن تكتمل صورته إلا بتواجد 1ادوات استقراره وهي النقود بوظائفها الحذيثة لتحقق معا التركيب **synthesis** بين الفكرة ونقيضها ولتكون معا الاقتصاد النقدي ممثلا للمرحلة الثالثة.

- **اقتصاد اللامبادلة:** يمثل هذا النوع من الاقتصاد النمط الأول الذي عرفته البشرية ولم يكن للتبادل دور في ذلك، حيث كان ينتج فقط ما يلبي حاجات الفرد والجماعة المرتبطة به (الإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي)، ففي ظل النظام الاقتصادي الأول اعتبر الدخل الحقيقي (مجموعة السلع والخدمات التي تتكفل كل مجموعة بإنتاجها) كافيا نسبيا لإشباع حاجياتها، ولما كان التوزيع يتم تلقائيا تبعا للأنماط الاجتماعية السائدة فلم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى، إلا أن الانتقال من هذه الصورة البدائية للإنتاج إلى مرحلة الإنتاج المتخصص الذي يتجسد في تخصص كل جماعة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع، ثم أعقب ذلك تبادل السلع والخدمات أو بمعنى أدق تبادل الخبرات والإنجازات الإنسانية المتجسدة في السلع والخدمات المتبادلة بين مختلف الجماعات.
- **المبادلة والمقايضة (النقيض):** المقايضة هي مبادلة سلعة بأخرى وهي كأساس للمبادلة تفترض وجود السوق لإتمامها، ومعنى السوق هو توافر إرادات العرض والطلب ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث وسلعة أو سلعا موضوعا للتبادل، وثمنا أو أثمانا مقياسا لقيمة المبادلة، ونظرا لعدم توافر بعض أو كل هذه الشروط ظهرت مصاعب المقايضة كأساس للمبادلة، يطلق على الاقتصاد المرتبط به إسم "الاقتصاد الحقيقي" أي تبادل سلعة بسلعة أخرى.

  تم التخلي عن نظام المقايضة لأنها أعاقت التقدم، ومن أهم عيوبها:
  - ✓ عدم التوافق المزدوج للرغبات؛
  - ✓ صعوبة الوزن وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛
  - ✓ صعوبة تخزين بعض السلع؛
  - ✓ صعوبة استبدال سلع كبيرة الحجم بأخرى صغيرة؛
  - ✓ عدم قابليتها كوسيلة للدفع الآجل، أي أن قيمتها تتجسد في السلعة وهذه قد لا تحقق شروط التخزين والقابلية للتقسيم؛
  - ✓ عدم التمييز بين عملية الشراء وعملية البيع في المقايضة.
- **اقتصاد التبادل النقدي (الاقتصاد النقدي):** توصل الفكر الإنساني إلى تبسيط عملية المقايضة المتعددة الأطراف والمتعددة السلع، بدءا بتحديد معدل حسابي أو وحدات حسابية لإمكانية إتمام عملية المقايضة، ثم تلى ذلك تجسيد هذه القيمة المحاسبية في سلعة معينة تختار كقاعدة للمقارنة وإليها تقاس قيم السلع الأخرى، وانتهى الأمر بتجاوز هذه السلعة لوظيفة القياس لتصبح لها قيمة ذاتية يقبلها الجميع في المعاملات، واختيار وسيلة المبادلة يجب أن يؤسس على معايير وخصائص معينة تحدد درجة كفاية هذا الوسيط، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي:
  - أن تكون الوحدة مقبولة من الجميع وهو ما يعطيها صفة الإلزامية؛

- أن تكون لها صفة الدوام والثبات؛
- أن تكون نادرة نسبيا؛
- أن تكون وحدة النقد قابلة للانقسام.

وبالتالي ظهرت النقود وتم استعمالها في التبادل، وتعتبر أبرز معالم الذكاء الإنساني لذلك الوقت، وارتبط تواجده بظهور النقود السلعية والنقود المعدنية وامتد بعد ذلك إلى النقود الورقية، نقود الودائع (النقود المصرفية أو الائتمانية)، والنقود الإلكترونية.

2- التطور التاريخي للنقود في مرحلة اقتصاد التبادل النقدي

- **نقود سلعية ونقود معدنية:**
- **نقود سلعية**: تمثل الحلقة الأولى في تطور البشرية من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي فظهرت عند الحضارات القديمة كأداة محاسبية وأداة تبادل وترجع إلى ما قبل 400 سنة قبل الميلاد، حيث استعملت سنابل الشعير كوسيلة للتبادل واستعمل قدماء المصريين الماشية لنفس السبب، وينصرف تعبير النقود السلعية إلى السلعة التي تعارف أفراد أي مجتمع على قبولها في أي فترة من الزمن وذلك سدادا لما يتنازلون عن ملكيته من سلع، ويقيم نظام السلع النقدية في تلك الفترة على أنه نظام متقدم قضى على سلبيات نظام المقايضة، ولا بد من الإشارة لبعض الخصائص التي لا بد للنقود السلعية أن تتصف بها وهي:
  - ✓ سهولة التأكد من السلعة موضع النقد؛
  - ✓ أن تكون ذات نفع في حد ذاتها؛
  - ✓ قابلية نقلها بسهولة؛
  - ✓ قابليتها للانقسام؛
  - ✓ أن تكون معمرة.

وقد لازم نظام السلع النقدية بعض المشاكل المتعلقة بالتخزين، وكذلك التجزئة حسب الطلب والاحتفاظ بالقيمة الأصلية، مما نجم عنه ظهور النقود المعدنية، وهي في الأصل سلعا نقدية في شكل معدني.

- **نقود معدنية:** مع مرور الزمن تم اكتشاف المعادن ونظرا لخصائصها الفيزيائية والوظيفية تم استخدامها كنقود كونها تلقى القبول العام وتسهل التبادل، والقبول العام للنقد يكون مصدره العرف والتقاليد، أو يأتي بحكم القانون كما هو حاصل اليوم.

ارتبط تواجد النقود المعدنية بما يسمى الاقتصاد النقدي عكس النقود السلعية التي ارتبطت بالاقتصاد الحقيقي، واستخدم المعدن كنقد سلعي تلافيا لمشكلات النظام السابق وللمزايا التي يوفرها هذا النظام وهي: قابلية المعادن للتخزين، سهولة التداول، غير قابلة للتلف، القابلية للتجزئة، مرونة استخدامها، الثبات النسبي لقيمتها، وأخيرا إمكانية تحويلها إلى سبائك معدنية، وأول معدن استخدم هو البرونز ثم النحاس، ثم نظام النقود الذهبية ثم نظام المعدنيين (الذهب والفضة)، وأول استخدام للمسكوكات الذهبية عام 600 قبل الميلاد في آسيا الصغرى، فأصبحت كل حاجة لسلعة ما تقدر بقيمة من الذهب والفضة لكن هذه الطريقة لم تنجح لإمكانية الغش وعدم التكافؤ بين القيمتين فأصبحت هذه النقود المصكوكة أو المضروبة تضرب في دار تسمي بدار الضرب أو الصك بحيث يكون لها نفس الشكل واللون وذلك وفقا لمسار الدولة وسيادتها.

- **النقود النائبة**: في نفس الفترة وبعد ظهور مخاطر نقل النقود المعدنية من مكان إلى آخر ظهر ما يعرف بالصرف، فنجد في السوق ما يسمي بالصرف الذي يأخذ الذهب والفضة مقابل ورقة يحددها تحمل إسم صاحب المعدن وتوقيعه وقيمة المعدن ووزنه، فأصبح باستطاعة حامل الورق أن يقضي حاجته بهذه الورقة، وأصبحت تتداول نتيجة ثقة، وبذلك ظهرت فكرة التظهير بحيث الحاصل الأخير على هذه

الورقة باستطاعته تحويلها إلى ذهب من الصيرفي، حيث يلاحظ أن قيمة الأوراق المتداولة في السوق وقيمتها وعددها يساوي الذهب المودع لدى الصيرفي.

- **النقود الورقية الإلزامية**: بعد الأمان الذي حظي به التجار بالنقود النائبة بدأت الحاجة إلى سحب قيمة الوصل تنقص وتتراجع يوما بعد يوم مما دفع الصيارفة إلى إعداد إيصالات لقاء ودائع ذات قيم مختلفة وبأرقام مختلفة ولا تمثل حقا لشخص معين بذاته فهي لحاملها وأصبحت هذه الأوراق يتم تبادلها بالمناوبة بدون حاجة للتظهير، ومع ازدياد الثقة أخذ الصيارفة في إصدار هذه الأوراق بما يقابلها من رصيد لأنهم يعلمون أن المعاملين لن يطالبوا بالدفع مقابل أوراقهم ذهبا، ومع التطور الاقتصادي ازدادت أهمية هذه الأوراق في المعاملات الاقتصادية فقد تدخلت الدولة في عملية الإصدار وجعلتها في يد مؤسسة وحيدة تسمى بالبنك المركزي، مع احتفاظ هذه الأوراق بالقابلية للتحويل أو الاستبدال بالذهب، وبعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية وازدياد الإنفاق الحكومي وإصدار الأوراق دون رصيد وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة الكمية الزائدة من الأوراق النقدية ومطالبة الناس باستبدال أوراقهم بالذهب تدخلت الدولة وألغت قابلية التحويل إلى ذهب، وبذلك أصبحت النقود الورقية تكتب قيمتها فقط من الصيغة الإلزامية التي اكتسبتها بقوة القانون وبالتالي فكل ورقة لها قيمتها الاسمية ولها مقابل من الذهب لدى البنك المركزي كغطاء يضمن هذه العملية وتنقسم النقود الورقية إلى:
  - **نقود قانونية مركزية:** يصدرها البنك المركزي؛
  - **نقود مساعدة:** لها قيمة اسمية وحقيقية تصدرها الخزينة العمومية لصالح البنك المركزي؛
  - **نقود مصرفية (الودائع أو الإئتمان):** وهي عبارة عن الحسابات التجارية والودائع تحت الطلب التي يحوزها الأعوان غير الماليين، وتنتقل ملكيتها عن طريق الصك، أو الودائع تحت الطلب وهي ودائع توضع لدى البنك ولا يمكن لصاحبها أن يطلبها في أي لحظة بل عليه انتظار تاريخ الاستحقاق.
- **النقود الالكترونية**: وهي أحدث أنواع النقود يتم تداولها بواسطة بطاقات الائتمان، وتشبه نقود الودائع.

3- إطار مفاهيمي حول النقود:

- **تعريف النقود**: هي كل ما يتمتع بقبول عام في التداول، أي بقبول كل أفراد المجتمع كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات ومقياسا للقيم ومستودعا لها، وهي ظاهرة اجتماعية كونها تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي الذي هو بطبيعته نشاط اجتماعي، والنقود لا تتمتع بصفتها هذه إلا بقبول أفراد المجتمع لها، هذا القبول الذي تحقق من خلال عملية تاريخية طويلة، حيث ظهرت النقود للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية ولتسهيل عمليات التبادل من ناحية أخرى.
- **خصائص النقود:**
  - ✓ خاصية القبول العام؛
  - ✓ الندرة النسبية؛
  - ✓ قابلية التجزئة إلى وحدات صغيرة؛
  - ✓ صغيرة الحجم وخفيفة الوزن؛
  - ✓ عدم قابليتها للاهتلاك؛
  - ✓ وجود الاستقرار النسبي في قيمة النقود؛
  - ✓ وحداتها متجانسة.
- **وظائف النقود:** النقود ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي أداة لتأدية وظائف معينة، هذه الوظائف تختلف من حيث المصدر وأولوية الهدف ونطاق التطبيق.
  - ✓ **الوظائف النقدية التقليدية:** هناك وظيفتين أساسيتين وتتمثلان في وسيط للتبادل ومقياس مشترك للقيمة، ووظيفتان ثانويتان تتمثلان في مستودع للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة.
  - ✓ **الوظائف ذات الطابع الاقتصادي العام:**

- النقود والقدرة على الخيار بالنسبة للأفراد: إذ تحقق النقود بما تمثله من قوة شرائية خيارا لصاحبها في توزيع موارده بين الادخار أو الانفاق الحالي، وبين شراء سلعة ما أو سلعة أخرى.
- النقود وتوزيع الموارد بالنسبة للدولة والمؤسسات: فالانفاق النقدي لا يحدد كمية الانتاج فحسب وإنما يحدد أيضا أين تذهب النقود، فهناك توزيع للموارد بين الأجور والفوائد والاستهلاكات، وهناك أيضا توزيع للموارد بين الادخار والانفاق والاستثمار، وكذلك بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

4- مكانة وأهمية النقود في النظم الاقتصادية:

- **النقود في الاقتصاد الرأسمالي:** يرتكز الاقتصاد الرأسمالي على أساس ملكية الأفراد لأدوات الإنتاج وأن الإنتاج هو إنتاج تلقائي يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الأثمان الذي يلعب الدور الحيوي في توزيع القوى الانتاجية، فالأثمان تتشكل في النظام الرأسمالي عندما يحدث توازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة.
- **النقود في الاقتصاد الاشتراكي:** تتحدد طبيعة الإنتاج الاشتراكية بأن علاقات الإنتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وبان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية وبأنا العملية الاقتصادية عملية مخططة، وعلى خلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي فإننا لا نجد تأثير النقود على الأسعار ذلك أن حركة الأسعار لا تتحدد بالسوق وحجم الإنتاج لا يتأثر بالأسعار، وبالتالي وبدافع الربح النقدي فإن لانظام الاقتصادي تحكمه خطة شاملة تضعها الدولة تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية، وعلى أساسه تقوم الدولة بتحديد كمية النقد المطلوبة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا- الكتلة النقدية:

1- مفهوم الكتلة النقدية ومقابلاتها

هي مجموع وسائل التداول والقرض الموجودة في فترة زمنية معينة لدى الأفراد، المؤسسات والبنوك...يعبر عنها بالمجمعات النقدية "M" ، وهي كافة أشكال النقود التي يحوزها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، وتختلف أشكال النقود حسب مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتطور الأنظمة النقدية والبنكية في المجتمعات، تبعا لذلك ظهرت عدة مفاهيم للكتلة النقدية وباستخدام معيار السيولة منها الكتلة النقدية بمعناها الضيق، الكتلة النقدية بمعناها الواسع، الكتلة النقدية بمعناها الأوسع.

أما الجهات المسؤولة عن خلق النقود فتتمثل في : الحكومة، البنك المركزي، والبنوك التجارية.

2- مكونات الكتلة النقدية: تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية والمتاحات شبه النقدية

- **المتاحات النقدية:** سيولتها تامة، وتؤدي وظائف النقود كاملة تتشكل من :

النقود القانونية أو الإلزامية: وهي قسمين الأوراق النقدية والقطع النقدية (النقود المساعدة)، ويرمز لها بـ **Mf** .

نقود الودائع (الكتابية): وهي بالتحديد الودائع تحت الطلب سواء ودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، لدى البريد، أو لدى الخزينة، ويرمز لمجموع النقود القانونية والكتابية بالمجمع النقدي**M1** ، الموجودات النقدية**M1** = النقود القانونية Mf+ نقود الودائع Mdc.

- **المتاحات شبه النقدية**: لا تؤدي وظائف النقود كاملة إلى بعد مرور مدة زمنية وتتشكل من ودائع لأجل وحسابات الادخار وتعتبر ديونا على البنوك تستحق الدفع بعد مرور فترة يتفق عليها الطرفان (المودع والبنك) مقابل فائدة معلومة.

وتشكل المتاحات النقدية وشبه النقدية مجتمعة المجمع النقدي **M2**، وعليه **M2**= **M1** + أشباه النقود **Mdt**.

وعليه فمكونات الكتلة النقديوة تتمثل في:

- ✓ **M1 = النقود القانونية + الودائع تحت الطلب**.
- ✓ **M2 = M1 + الودائع لأجل + حسابات التوفير.**
- ✓ **M3 = M2 + الأوراق المتداولة (التجارية والمالية) + التوظيفات بالعملة الأجنبية.**
- ✓ **M4 = M3 + سندات الخزينة العمومية المعروضة للاكتتاب.**

3- مقابلات الكتلة النقدية: تتمثل في

- ✓ الذهب والعملات الأجنبية (الحقوق على الخارج)؛
- ✓ القروض الممنوحة على الخزينة العمومية (الحقوق على الدولة)؛
- ✓ تسبيقات البنك المركزي؛
- ✓ السندات العمومية في محفظة البنوك التجارية؛
- ✓ حقوق الأفراد والمؤسسات على الخزينة؛
- ✓ القروض الممنوحة للاقتصاد.

4- المؤشرات المستخدمة في الكتلة النقدية:

Mf/M2: معدل كمية النقود القانونية إلى الكتلة النقدية M2

Mdc/M2: معدل كمية نقود الودائع إلى الكتلة النقدية M2

Mdt/M2: معدل كمية الودائع الآجلة إلى الكتلة النقدية M2

M1/M2: معدل كمية النقود M1 إلى كمية النقود M2

بعض المعادلات:

- سرعة تداول النقود: **V= PIB/M2**
- معدل سيولة الاقتصاد: **L= M2/PIB**

5- القاعدة النقدية والعرض النقدي:

مضاعف النقود هو عبارة عن نسبة تستخدم كوسيلة لقياس مقدرة البنوك على خلق النقود في الاقتصاد الوطني:

- **المضاعف النقدي البسيط**: مضاعف النقود البسيط يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني و يتم ذلك خلال عملية خلق الودائع، توقف مقدرة البنك على الإقراض على نسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي الذي يقررها البنك المركزي، وهي نسبة من الودائع يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري في خزانته أو لدى البنك المركزي، فإذا ارتفعت هذه النسبة قلت مقدرة البنوك على خلق الائتمان أما إذا انخفضت هذه النسبة زادت مقدرة البنوك على منح الإئتمان.

مثال: وديعة بقيمة 1000دج ومعدل الاحتياطي الاجباري **a=20**٪ وقيمة المضاعف **k=1/a** وعليه حجم النقد الجديد أو الودائع المشتقة **ΔM= Δc*1/a**

1000*1/2=5000DA

- **المضاعف النقدي الموسع**: من الانتقادات التي وجهت إلى مضاعف النقود البسيط ما يلي:

- ✓ افترضنا أن الأفراد يقومون بإيداع كافة أموالهم في البنوك وهذا افتراض غير واقعي لأن الأفراد يحتفظون بجزء سائل من النقود لديهم لمواجهة متطلباتهم اليومية.
- ✓ افترضنا أن البنوك تقوم بإقراض كافة الودائع لديها بعد خصم الاحتياطي الإجباري والحقيقة أن البنوك تحتفظ بنسبة اكبر من الاحتياطي الإجباري لمواجهة الظروف الطارئة و التغيرات الاقتصادية.
- ✓ افترضنا أن هناك طلبا على القروض يغطي الأموال الفائضة و هذا قد لا يحدث في المجتمع.
- ✓ أهملنا الفوائد التي يتقاضاها البنك على القروض.

في حالة وجود تسرب نقدي والذي يسمى المعدل الحدي لتفضيل الأوراق النقدية ٪ **b=30** ويصبح المضاعف النقدي **k= 1/a+b-ab**

ومن ثم حجم النقد الجديد

$$\Delta M = \Delta c * 1/a+b-ab$$

$$\Delta M = 1000 * 1/0.2+0.3-0.2*0.3 = 2272.72DA$$

ثالثا- الأنظمة والقواعد النقدية:

1- **النظام النقدي المفهوم والعناصر:** يمكن تعريف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد والإجراءات والتشريعات التي تسير الحياة النقدية لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة من خلال تحديد وإصدار كميات النقود المتداولة وسحبها وإتلافها وقواعد الحساب النقدي، كما تحدد أيضا مختلف المؤسسات المالية والنقدية التي تحقق لنقود قيامها بوظائفها الرئيسية في المجتمع.

تتأثر طبيعة النظام النقدي في أي دولة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، كما تعكس طبيعة النظام النقدي التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في دولة ما بسبب ارتباط هذه التطورات بالتطورات النقدية التي صاغت وشكلت نوع نظام النقدي المتبع والسائد في فترة زمنية معينة.

2- **عناصر النظام النقدي:** يمكن حصر مكونات النظام النقدي من خلال المفهوم السابق في العناصر التالية:

- **وحدة النقد:** وهي النقود المتداولة في مجتمع ما والتي تكون المعروض النقدي خلال فترة زمنية معينة، ووحدة النقد هي وحدة الحساب التي يستند عليها النظام النقدي كأساس لقياس القيم والتي يتم تحديد قيمتها بواسطة القاعدة النقدية.
- **التشريعات والقوانين والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها:** والتي تهدف إلى توحيد وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في المجتمع.
- **المؤسسات المالية والنقدية:** وهي مجموعة المؤسسات القائمة في المجتمع والمسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وانواع النقود الأخرى وتحديد كميتها ومراقبة وتطبيق التشريعات والقوانين المشار لها سابقا، تتمثل هذه المؤسسات في البنك المركزي، الخزينة العمومية، البنوك التجارية وهذه المؤسسات هي المسؤولة عن خلق النقود سواء كانت النقود القانونية أو نقود الودائع.

3- **خصائص النظام النقدي الجديد:** حتى يؤدي النظام النقدي وظائفه المنوطة به لخدمة الاقتصاد الوطني لا بد أن يتمتع بخصائص معينة نذكر منها ما يلي:

- إمكانية إدارة الكمية المعروضة من النقود
- مرونة عرض النقد بمعنى القدرة على التوسع والانكماش بسرعة استجابة لمتطلبات الحالة الاقتصادية من توسع أو انكماش
- استقرار قيمة النقود وأنواع العملة المتداولة يحقق ويساعد في استقرار المستوى العام للأسعار

- المساواة في القدرة الشرائية لأنواع النقود وذلك من خلال القدرة على تحويل أي نوع من النقود إلى نوع آخر دون أن تفقد النقود أي جزء من قوتها الشرائية نتيجة عملية التحويل.

4- الأنظمة والقواعد النقدية: حيث نميز بين نظامين هما النظام النقدي المحلي والنظام النقدي الدولي

أ. **النظام النقدي المحلي:** إن أهم ما يميز نظام نقدي عن آخر هي قواعد تعيين الوحدة المتداولة من النقود وتعريفها بالنسبة لنفسها أو بالنسبة لغيرها من العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى تحديد طبيعة القاعدة النقدية وبالتالي أسلوب تطبيقها بحيث تشكل النظام الذي يضبط عملية إصدار النقد.

- **أنواع النظم النقدية على المستوى المحلي:** هناك تقسيمين للنظم النقدية على المستوى المحلي هما:

* **النظام النقدي السلعي (المعدني):** يعتبر النقد المعدني العنصر الرئيسي لقاعدة النقد السلعية وهذه القاعدة هي التي تساوي فيها النقود قيمتها كسلعة حيث تستمد النقود في القاعدة السلعية قيمتها من قيمة المادة المكونة لها والتي تتأثر بدورها بالعرض والطلب عليها، وقد أخذت القواعد السلعية عدة أشكال منها نظام المعدن الواحد ويشمل نظام الفضة أو نظام الذهب، ونظام المعدنيين الذي يشمل الفضة والذهب معا.
* **النظام النقدي الإئتماني:** يرجع تسمية النقود بالائتمانية كونها تعد دينا لحاملها على ذمة الجهة المصدرة لها وحقا لصاحبها في الحصول على ما يساويها من سلع وخدمات، وقد اكتست هذه النقود أهميتها بعد تراجع أهمية النقود المعدنية وخروجها من التداول في عشرينيات القرن العشرين، تنقسم النقود الائتمانية بدورها إلى نقود ورقية، نقود مصرفية، ونقود مساعدة.

ب. **النظام النقدي الدولي:** إن الهدف من وضع النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدرا للاستقرار النقدي، إلا أن التجارب بينت أنه في بعض المراحل التي مر بها كان مصدرا للاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وذلك لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية، وحتى يمكن القول أن لدينا نظام نقدي دولي يجب أن يتوفر على مجموعة من العناصر أولها أن يتوفر على وسيلة دفع تحضى بقبول دولي، كما يجب أن يتوفر على تنظيم مؤسساتي يعمل على الاشراف وعلى تسهيل المبادلات ، ويتوفر على قيادة مركزية للنظام من أجل التوصية لتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل نوجزها فيمايلي:

- **النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:** بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر عام 1819 وأصبح ساري المفعول عام 1821، وبحلول العام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى العام 1900 التي أضحت فيها جميع الدول تقريبا تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة.

في ظل قاعدة الذهب قامت كل دولة بتحديد عملتها بمقدار من الذهب أي معادلة قيمة العملة مع وزن معين من الذهب الخالص بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت فيترتب على ذلك قيام علاقة ثابتة بين قيم العملات التي ترتكز على الذهب، لقد شهدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا وازدهارا في مجال التجارة الدولية حيث كانت الحسابات التجارية بين الأقطار يتم تسويتها من خلال مبادلة الذهب وفق الآلية التالية: حينما تستورد بريطانيا سلعا من فرنسا مما يعني تدفق الذهب من بريطانيا إلى فرنسا فينتج عنه عجز في بريطانيا وفائض في فرنسا، وأن انخفاض احتياطي الذهب في بريطانيا ينتج عنه انخفاض في عرض النقد مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع فيها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع البريطانية فترتفع صادراتها حتى يعود التوازن إلى الميزان التجاري، لقد عرف العالم قاعدة الذهب على ثلاثة أشكال نوجزها فيما يلي:

- نظام المسكوكات الذهبية: يعرف بأنه عبارة عن وحدات ذهبية صغيرة الحجم ومتجانسة الوزن والعيار، من خلال هذا النظام أصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى الصعيد الدولي اعتبر وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية، ومن شروط نظام المسكوكات الذهبية ما يلي:
  * أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت
  * حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه مسكوكة من الذهب أن يحولها إلى سبائك ذهبية
  * إمكانية تحويل النقود الورقية والكتابية إلى ما يعادلها ذهبا في شكل مسكوكات وسبائك دون قيود وتكاليف
  * حرية تجارة الذهب دوليا دون قيود

  استخدم هذا النظام حتى نهاية العام 1913 وبداية الحرب العالمية الأولى.

- نظام السبائك الذهبية: هو نظام لا يسمح بتحويل الأوراق النقدية المتداولة إلى ما يساويها ذهبا في إطار مسكوكات ذهبية ويسمح فقط بالتحويل إلى سبائك ذهبية معادلة لقيمة الورقة، وعادة لا يقبل التحويل إلى سبيكة وزنها أقل من 01 كلغ ذهب، وتم استخدام السبائك كغطاء إصدار، وألزم البنك المركزي فقط بالاحتفاظ في خزائنه بكميات من الذهب على شكل سبائك كغطاء للنقود الورقية المصدرة، ونتيجة قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 اضطرت معظم الدول إلى سحب عملتها الذهبية لتمويل نفقات الحرب وتوقفت البنوك المركزية عن الدفع بالذهب ومنع تصديره للخارج وأصبحت النقود الورقية هي المتداولة، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى حاولت بعض الدول العودة لنظام المسكوكات الذهبية لكن تعذر ذلك بسبب الحجم الكبير للنقود الورقية وحالة التضخم.
- نظام الصرف بالذهب: هو آخر صورة لقاعدة الذهب ويعني ربط العملة الوطنية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية يمكن تحويلها إلى ذهب أي صرف غير مباشر للعملة الوطنية بالذهب وهذه العملات هي الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني وسماه البعض بنظام التحويل من الدرجة الثالثة، ففي هذا النظام كانت الدولة ترغب في اتباع قاعدة الذهب لكن عدم امتلاكها للرصيد الكافي لإتباع نظام المسكوكات أو نظام السسبائك أدى بها إلى ربط عملتها بعملة دولة أخرى تطبق نظام السبائك الذهبية، تم اعتماد هذه الصورة من صور قاعدة الذهب في مؤتمر جنوة عام 1922 وعادت انجلترا لنظام الذهب عام 1925 واستمرت لغاية 1931 أما تاريخ انهيار قاعدة الذهب فكان عام 1932، ومن شروط تطبيق نظام الصرف بالذهب هو تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية التي تقبل الصرف بالذهب، كما يجب أن يكون للنقود الوطنية غطاء من العملات القابلة للصرف إلى ذهب وأذونات الخزينة وسندات حكومية، بالإضافة إلى ضرورة التزام الحكومة وبنك الإصدار بتحويل عملتها إلى عملة أجنبية قابلة للصرف إلى ذهب، وحرية أفراد الدولة التابعة في تصدير أو استيراد الذهب أو العملات الأجنبية.

  انهار هذا النظام عام 1931 بداية ببريطانيا ثم فرنسا ثم تلتهما باقي دول العالم بصفة نهائية عام 1936 باستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي واصلت الاعتماد على قاعدة الصرف بالذهب بشروط معينة بعد عقد مؤتمر بروتن وودز حيث كان يقبل تحويل الدولار إلى ذهب، حيث تم التخلي عنه عام 1971، ومن أسباب انهيار هذا النظام هو عدم مواكبة الزيادة في الناتج العالمي للزيادة في كميات الذهب بسبب توسع التجارة الخارجية وتنامي الإنفاق بعد مخلفات

الحرب العالمية الأولى، والتوسع الشديد في الإصدار دون غطاء ذهبي كافي للعملة، بالاضافة إلى اللاعدالة في توزيع الذهب العالمي ففي عام 1921 حازت الو م أ على ثلثي الذهب العالمي.

- **النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بروتن وودز:** في أواخر الحرب العالمي الثانية اهتدت دول الحلفاء المنتصرة إلى ضرورة إنشاء نظام نقدي دولي وتم عقد اجتماع عام 1944 حضرته الو م أ وانجلترا وممثلو 42 دولة أخرى في بروتن وودز بالو م أ لوضع نظام نقدي دولي جديد حيث تم الأخذ بالاقتراح الأمريكي واستبعاد المشروع الانجليزي وتمت صياغته ضمن اتفاقية عرفت باتفاقية بروتن وودز مع إنشاء مؤسستين دوليتين تقومان بتنفيذ هذا النظام وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعليه استحوذت الو م أ على ¾ اجمالي الذهب العالمي وأصبحت الخزائن الأوروبية منه شبه خاوية وعليه فإن النظام النقدي الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قام على قاعد الصرف بالدولار وبالذهب.

لقد هيأت الظروف التي عاشها العالم عقب الحرب العالمي الثانية للدولار لأن يحتل مركز العملة الدولية بعد الذهب لاستناده لغطاءين كبيرين نقدي واقتصادي، وبالتالي أصبحت ليس فقط سوقا للعالم بل بنكا له أيضا، ونظرا لاستقرار الدولار محليا وسيطرته خارجيا فقد حصل استقرار للنظام النقدي الدولي الجديد، وظل معه الدولار عملة دولية لا يشك أحد في قوته حتى نهاية خمسينات القرن العشرين حيث أخذت الظروف الاقتصادية والنقدية العالمية في التغير، فمنذ بداية الستينات بدأت بعض السلبيات تعتري الدولار وبدأ مركزه كعملة دولية في الاختلال وظهرت قوى اقتصادية دولية منافسة لأمريكا ونتج عن هذا بروز عملات هذه الدول كالين الياباني والمارك الألماني، وبروز مراكز اقتصادية دولية ذات قوة تنافسية عالية مثل مجموعة الإتحاد الأوروبي ورافق هذا استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الذي تم بسبب سياسة التوسع في الانفاق العسكري بسبب دخولها في حرب الفيتنام وبذلك تولدت أزمة الثقة في الدولار وبدأت الرغبة في تحويله إلى ذهب تتوسع يوما بعد يوم خوفا من عدم قدرة الو م أ على التحويل مستقبلا وكانت النتيجة ارتفاع أسعار الذهب وتراجع أسعار الدولار وصولا إلى العام 1791 أين ألغت الو م أ صرف الدولار بالذهب وقامت بتخفيض قيمته في ديسمبر عام 1971 بـ 7٪ ثم في فيفري 1973 بـ 10٪ مع إجراءات تتعلق بضبط التضخم وتخفيض عجز ميزان المدفوعات، ففي اللحظة التي أعلن فيها عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب انتقل العالم من قاعدة الصرف بالدولار والذهب (عام 1944) إلى قاعدة الصرف بالدولار (عام 1971)، وبعد ذلك قاعدة أسعار الصرف العائمة عام 1973.

اعتمد النظام النقدي الدولي منذ العام 1973 على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف وذلك بعد انهيار نظام بروتن وودز وبغرض مواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبية ووفقا لهذه القاعدة تتدخل السلطات النقدية في كل دولة في أسواق الصرف للحد من آثار تقلبات أسعار الصرف على المدى الطويل.